استراتيجية تطوير القطاع النفطي في ليبيا: دراسة استشرافية

حسان شحات
باحث في العلوم الاقتصادية

مقدمة:

تعد ليبيا إحدى الدول النفطية الرائدة، التي تتميز بإمكانيات تنموية هائلة، إذ تصنف من بين الدول النفطية التي تمتلك كبرى الاحتياطيات النفطية في العالم، بالإضافة إلى قربها الجغرافي من الاتحاد الأوروبي، الذي يشكل أكبر كتلة اقتصادية، وشراكة تجارية مهمة للصادرات الليبية. كما أن ليبيا تلعب دورًا حيويًا، في إطار عضويتها في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، التي انضمت إليها منذ عام 1962، وبذلك، يعتبر قطاع النفط هو المصدر الرئيس للدخل في ليبيا، وتعتمد السياسة الاقتصادية الليبية بشكل عام على إيرادات النفط. ويتأثر الاقتصاد الليبي بشكل كبير؛ بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمي، وبالمخاطر التي يمكن أن تحد من إنتاجه، ويمكن أن تؤثر الصدمات في القطاع النفطي سلباً على كافة المؤشرات الاقتصادية، بما في ذلك حالة المالية العامة، وميزان المدفوعات، والنمو الاقتصادي.

وما تزال ليبيا تواجه تحديات اقتصادية عديدة، فعلى المستوى المحلي، تعاني البلاد من نزاع حاد، وانقسام في الحكومة، حيث تشهد الأنشطة الاقتصادية، وخاصة النفطية في ليبيا قيوداً؛ بسبب الاشتباكات المتكررة حول مرافق البنية التحتية للنفط؛ بهدف السيطرة عليها. وعلى المستوى الخارجي، فقد تأثر الاقتصاد الليبي سلبا نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، ومن قبلها جائحة كورونا، وتعطل سلاسل الإمداد، تسببت هذه التحديات في ارتفاع التضخم بشكل مستمر، وانخفاض في إنتاج النفط، وارتفاع معدلات البطالة؛ مما تسبب في تدهور مستوى المعيشة؛ لذا يمكن القول إن ليبيا تمثل مناخًا اقتصادياً، واستثمارياً مليئاً بالتحديات. ونظرا لما يتسم به القطاع النفطي من ظاهرة التركز (الاعتماد على قطاع النفط)، فإن الحاجة ملحة لوضع خطط استراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي وتنميته؛ بما ينعكس إيجاباً على تنمية باقي القطاعات الاقتصادية، ولكن يبقى أي إصلاح اقتصادي حقيقي، أو وضع خطط استراتيجية لتنمية قطاع النفط؛ رهين تحسن مستوى الأمن والاستقرار في البلاد، ومكافحة الفساد، وتحسين إدارة الموارد العامة، وتحسين جودة التعليم، والتدريب المهني للشباب.

مشكلة الدراسة:

رغم ما تملكه ليبيا من احتياطيات ضخمة من النفط، إلا أنها تعاني ظروفا داخلية صعبة؛ نتيجة اندلاع حرب أهلية، وانقسامات سياسية؛ أثّرت سلبا على إنتاج قطاع النفط، أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية ،والاجتماعية للسكان، في ظل هذه الظروف، أعلنت الحكومة الليبية عن استراتيجية وطنية؛ لتطوير قطاع النفط، ورغم أن وجود استراتيجية لتطوير القطاع النفطي، وتعزيز قدراته، وتعظيم القيمة المضافة له، يُعد أهمية كبيرى، وأولوية للاقتصاد الليبي، إلا أنه قد تثار عدة أسئلة، من أهمها، ما هي سبل نجاح هذه الاستراتيجية؟ علاوة على أسئلة فرعية أخرى وهي:

1 – ما هي أهمية قطاع النفط للاقتصاد الليبي؟
2 – ما هي التحديات التي تواجه إنتاج النفط؟
3 – ما هي مقومات نجاح الخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع النفط الليبي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1 – الوقوف على أهمية النفط في الاقتصاد الليبي.
2 – بيان التحديات التي تواجه إنتاج النفط بصورة مستدامة.
3 – تعيين محاور وآليات تطوير القطاع النفطي في ليبيا.

أهمية الدراسة:

يمثل القطاع النفطي أحد أهم القطاعات الواجب تطويرها في الاقتصاد الليبي، الذي يعتمد بصورة رئيسة على النفط، ولذلك، فإن تحديد محاور هذه الإستراتيجية وبيان آلياتها، يمكن أن يكون ذا أولوية لصانعي القرار في ليبيا.

فرضيات الدراسة:

إن تنفيذ إصلاحات اقتصادية وتعزيز البنية التحتية النفطية، من المحتمل أن يتيح فرصة لنجاح الخطط الإستراتيجية لصناعة النفط في ليبيا. ويتوقع أن تؤدي هذه الخطط إلى زيادة القدرات الإنتاجية والاستكشافات الجديدة، ولكن يتطلب ذلك تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل تطورات النفط في الاقتصاد الليبي، وبيان أهم تحدياته. بالإضافة إلى الوقوف على محاور وآليات إستراتيجية تطوير القطاع النفطي مستقبلا، علاوة على استخدام مصفوفة التحليل الرباعي SWOT ؛للوقف على أهم نقاط

القوة والضعف، والفرص والتحديات، عند وضع خطة إستراتيجية لصناعة النفط في ليبيا. ولذلك، يتم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام، يتناول القسم الأول تطور القطاع النفطي ومساهمته في الاقتصاد الليبي، بينما يتناول القسم الثاني دور ليبيا الإقليمي، والدول في إطار عضويتها في منظمة الأوبك وشركائها التجاريين، أما القسم الثالث فيتناول أبرز التحديات التي تعيق نمو قطاع النفط في ليبيا، وأخيرا يتناول القسم الرابع مقومات نجاح الخطط الإستراتيجية لقطاع النفط الليبي.

القسم الأول: - تطور القطاع النفطي ومساهمته في الاقتصاد الليبي.

قبل اكتشاف النفط، كان الاقتصاد الليبي يعتمد بصورة رئيسة على الزراعة التي كانت تشغل أكثر من 70٪ من اليد العاملة، وتساهم بنحو 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي. منذ الاستقلال عام 1951، والاقتصاد الليبي يعتمد بالأساس على النفط، حيث يمثل قطاع المحروقات نحو 72٪ من الناتج المحلي الإجمالي و93٪ من الإيرادات العامة و95٪ من عائدات الصادرات. وتعتبر ليبيا ضمن أقل الاقتصاديات النفطية تنوعا في العالم، ويتناول هذا القسم تطور اكتشاف النفط في ليبيا ومساهمته في الاقتصاد.

أولاً: - موجز تاريخي لتطور إنتاج النفط قبل عام 2011:

في عام 1958، تم الكشف عن أول إنتاج تجاري للنفط في حوض سرت، ببئر A1-32 (حقل باهي)، وفي السنوات التالية تم اكتشاف 22 حقلاً عملاقاً، وأكثر من 25 حقلاً كبيراً، مما جعل منطقة الحوض واحدة من المناطق البترولية الرائدة في العالم، وقد بدأ الاستكشاف النفطي في ليبيا في أواخر عام 1953 بالاستطلاع الإقليمي للجيولوجيا السطحية؛ وذلك بموجب تصاريح استكشاف خاصة، وفي يونيو 1955، دخل قانون النفط الليبي (القانون رقم 1955/25) الذي ينظم استكشاف واستغلال النفط حيز التنفيذ، وبنهاية هذا العام، تم منح 47 امتيازاً لعدد من الشركات المختلفة، يغطي مساحة نحو 520 ألف كيلومتر مربع، هذه الخطوة التي جاءت بموجب قانون النفط الليبي، ساهمت بشكل كبير في تسريع العملية الاستكشافية، وتطوير صناعة النفط في ليبيا، وجعلتها واحدة من المناطق الرائدة عالميًا في صناعة البترول.

ومنذ مطلع عام 1959، تم اكتشاف احتياطات نفطية ضخمة في ليبيا، مما أدى إلى تحول سريع للاقتصاد الوطني من الاعتماد على المساعدات الدولية وإيجار القواعد الجوية الأمريكية والبريطانية، إلى امتلاكه ثروة نفطية ضخمة، وذلك نتيجة الرواسب البترولية في كل من طرابلس وبرقة، وتزايد الدخل القومي بشكل كبير؛ ونتيجة لذلك شهدت ليبيا توسعا ضخما في الخدمات الحكومية، ومشاريع البناء العملاقة، ونموا اقتصاديا ملحوظا، رغم ارتفاع تكاليف المعيشة.

وبعد الانقلاب على النظام الملكي في سبتمبر 1969، باشر نظام القذافي بقطع العلاقات التي

كانت تربط النظام الملكي ببريطانيا والولايات المتحدة، واتبع سياسات جديدة، أسفرت عن زيادة أسعار النفط، وضمان مشاركة ليبيا بنسبة 51٪ في أنشطة شركات النفط، كما تم تأميم عدة شركات نفطية. ومن أهم مميزات قطاع النفط في ليبيا، هو جودة خام النفط المنتج من حيث الكثافة، وقلة الشوائب، والقرب من أسواق الاستهلاك العالمية، الأمر الذي قلل من تكلفة النقل، والحركة، والتسويق. ومنذ منتصف الستينات من القرن الماضي، أصبح النفط هو المورد الأساسي للاقتصاد الليبي.

لسنوات عديدة شكل النفط عاملا مؤثراً في كافة أشكال الحياة الليبية، وساهم في إحداث تغييرات جوهرية، وقد قامت ليبيا بصياغة وتنفيذ خطط تنموية طموحة (الخطة الثلاثية 1973 – 1975، والخطة الخمسية 1976 –1980، والخطة الخمسية الثانية 1981 – 1986)، وساهمت تلك الخطط في خلق بنية تحتية اقتصادية كبيرة، كما نجحت في تحقيق اكتفاء ذاتي من بعض السلع الأساسية، ووضعت نواة لمشاريع متطورة للصناعات الخفيفة والمتوسطة والإستراتيجية، التي وجهت إليها موارد استثمارية ضخمة، طيلة ثلاثة عقود من التنمية، وكانت الإيرادات النفطية هي المكون الرئيسي الممول لكل تلك الخطط التنموية

ثانياً: – مساهمة النفط في الاقتصاد الليبي.

تلعب صناعة النفط والغاز الطبيعي دورًا كبيرًا في اقتصاد ليبيا، ورغم التقلبات في إنتاج النفط بسبب الحروب وCOVID-19، فإن النفط ما يزال المصدر الرئيس للدخل في البلاد، حيث شكلت عائدات النفط أكثر من 50٪ من إجمالي الإيرادات في عام 2020. كما تساهم موارد النفط والغاز بشكل كبير في تجارة الصادرات الليبية، حيث يمثل الوقود المعدني أكثر من 95٪ من إجمالي الصادرات في عام 2021. كما أن ليبيا هي رابع منتج للغاز الطبيعي في القارة الإفريقية، ويمكن تناول تطور الإنتاج النفطي ومساهمة النفط في الاقتصاد كما يلي:

1- تطور حجم إنتاج النفط في ليبيا:

تمتلك ليبيا أكبر احتياطات مؤكدة من النفط الخام في إفريقيا، حيث تمتلك 48,4 مليار برميل من احتياطات النفط الخام المؤكدة، وفق بيانات «بيرتيش بتروليوم BP»، ما يعادل حصة قدرها 4,1٪ من احتياطي منظمة الدول المصدرة للنفط. ويمثل قطاع النفط الليبي نحو 98٪ من عوائد الصادرات الليبية في عام 2021، كما تشغل الترتيب التاسع من حيث الأكثر امتلاكا للاحتياطيات عالميا بحصة 3٪.

ويوضح الشكل رقم (1)، تطور حجم إنتاج النفط في الدولة الليبية خلال الفترة (2000-2021)، وقد وصل إنتاج النفط في ليبيا إلى مستويات قياسية بلغت نحو 1,87 مليون برميل يوميا عام 2008، وفي عام 2010 سجل نحو 1,79 مليون برميل من النفط يوميا، أي قبل الأحداث السياسية في ليبيا، و في الوقت الحالي تحاول ليبيا العودة إلى مسارات إنتاج ما قبل عام 2010 ولكن ما زالت هذه المحاولات دون المستوى المطلوب، حيث سجلت الدولة الإفريقية

أقل إنتاج نفطي لها في عام 2016، عند حوالي 412 ألف برميل نفط يوميا، ونحو 1,27 مليون برميل يوميًا في عام 2021، بزيادة تفوق 840 ألف برميل يوميًا مقارنة بالعام السابق..

شكل رقم (1)

حجم إنتاج النفط خلال الفترة (2000-2021)

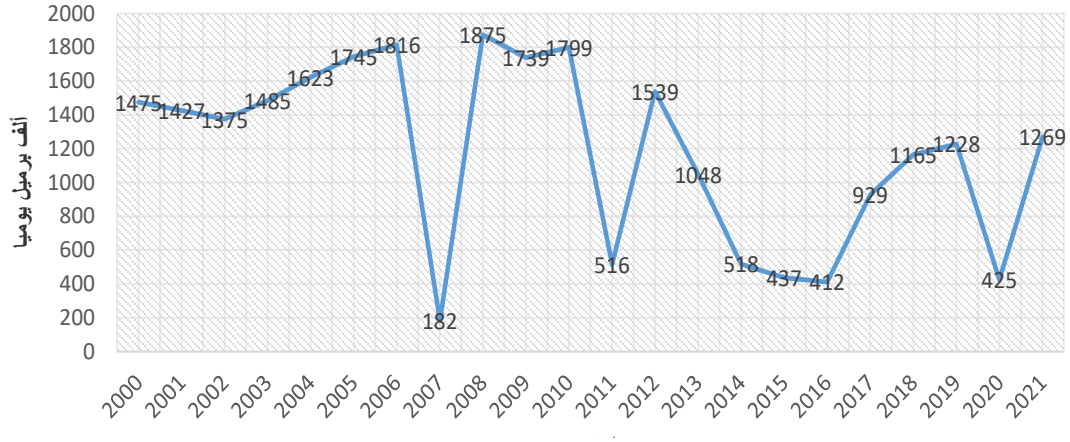

Source: Jessica Aizarani.(2023). Oil production in Libya 2000-2021. Statista. Mar 2. https://www.statista.com/statistics/265194/oil-production-in-libya-in-barrels-per-day/.

2 – مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي :

ويعد النفط الليبي هو المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية، ومن ثم فمن الطبيعي الإشارة إلى تأثر هذه الإيرادات بعوامل داخلية كالصراعات السياسية وأخرى خارجية كتقلبات أسعار النفط. ومما يؤكد ذلك حالة التقلب الشديد التي تشهدها الإيرادات العامة الحكومية في ليبيا خلال السنوات الأخيرة.

ومما يؤكد أهمية إيرادات الموارد النفطية هو مساهمتها في الناتج، التي تطورت عبر الزمن حيث يوضح الشكل رقم (2)، نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الناتج، حيث بلغت ذروتها عند 64,8٪ عام 2008 مقابل 10,8٪ عام 2016. ويوجد اتجاه عام من التذبذب

الحاد في هذه النسبة بين عام وآخر وهو مرتبط بصورة أو بأخرى بحالة عدم الاستقرار السياسي الدولي أو المحلي الذي تعيشه ليبيا منذ سنوات.

شكل رقم (2)

نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

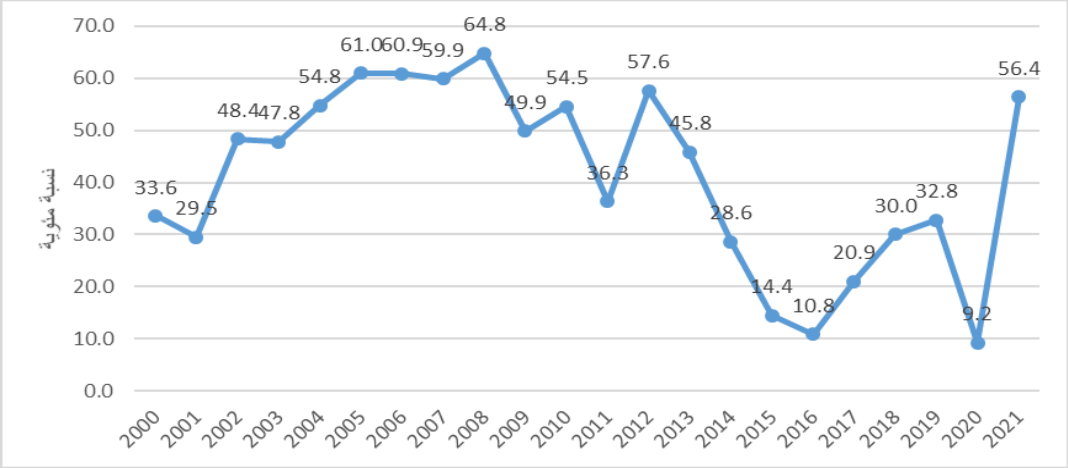

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

3 – مساهمة القطاع النفطي في الصادرات :

رغم معاناة الاقتصاد الليبي منذ عام 2014 نتيجة الحرب الأهلية، ثم الآثار السلبية لحرب الروسية الأوكرانية، مرروا بجائحة كورونا، أدت كل هذه الأزمات إلى آثار سلبية كبيرة على التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي، كما أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على مورد طبيعي غير مستقر وهو النفط كمصدر أساسي للدخل الذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط حيث تشكل الصادرات النفطية أكثر من 96 ٪ من إجمالي الصادرات، لذلك يؤثر النفط على الاقتصاد الليبي لكونه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر هذه السلعة دولياً، لذلك تتأثر ليبيا بأي تقلبات في التجارة الخارجية العالمية مما قد ينعكس بشكل مباشر على هيكل الميزان التجاري المتمثل في صادرات وواردات الدولة الليبية.

وبذلك، يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل مفرط على النفط كمصدر رئيس للدخل، مما

يزيد من درجة الانكشاف على العالم الخارجي ويجعله عرضة للتقلبات تبعا لتقلبات أسعار الطاقة في الأسواق الدولية. يمكن تبيان ذلك من خلال النظر في حجم التجارة الخارجية والصادرات النفطية، حيث شهد حجم التبادل التجاري بين ليبيا والعالم الخارجي ارتفاعًا خلال الفترة من 2018 إلى 2021، جدول رقم (1) حيث بلغ في المتوسط نسبة 30,9٪. وقد ارتفع حجم الصادرات في المتوسط بنسبة 53,8٪، مما ساهم في زيادة حجم التجارة الخارجية التي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في عام 2021، وذلك بسبب استئناف إنتاج وتصدير النفط الخام بعد توقفه خلال عام 2020. ويشير مؤشر نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى استمرار ارتفاع درجة الانكشاف على العالم الخارجي، حيث ارتفعت من 53,5٪ في عام 2018 ثم إلى 60,5٪ في عام 2019، ثم انخفضت إلى 43,2٪ في عام 2020، ولكنها ارتفعت مرة أخرى إلى 112,0٪ في عام 2021. ويدل ذلك على أن الاقتصاد الوطني الليبي متأثر بشكل كبير بالتغيرات والظروف الخارجية نظرًا للاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيس للصادرات.

جدول رقم (1)

حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2018-2021) - مليار دولار

البند	2018	2019	2020	2021
الصادرات	30.8	29.5	9.4	31.1
الواردات	13.4	15.5	12.3	17
الميزان التجاري	17.4	14	-2.9	14.1
حجم التجارة الخارجية	44.2	45	21.7	48.1
حجم الناتج المحلي الإجمالي	82.5	74.4	50.3	42.8
درجة الانكشاف (٪)	53.5	60.5	43.2	112

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، 2018-2021.

يوضح شكل رقم (3) سيطرة الصادرات النفطية على إجمالي الصادرات الليبية، فقد بلغت الصادرات النفطية نحو 30 مليار دينار عام 2021، ارتفاعا من نحو 7,3 مليار دينار عام 2020، وقد مثل نسبة من إجمالي الصادرات في نفس العام.حيث صدرت ليبيا ما مجموعه 30,8 مليار دولار، مما يجعلها رقم 67 مصدرًا في العالم. وخلال السنوات الخمس الماضية، تغيرت صادرات ليبيا بمقدار 10,5 مليار دولار من 20,3 مليار دولار في عام 2016 إلى نحو 31 مليار دولار في عام 2021. وتتوزع صادرات النفط بين حوالي 27 مليار دولار نفط خام،

ونحو 1,94 مليار دولار من الغاز الطبيعي، ونحو 592 مليون دولار من البترول المكرر، فيما تأتي خردة الحديد بقيمة 336 مليون دولار، والذهب بقيمة 236 مليون دولار، وهو ما يعني تركز الصادرات الليبية

شكل رقم (3)

نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات في ليبيا (2018-2021)

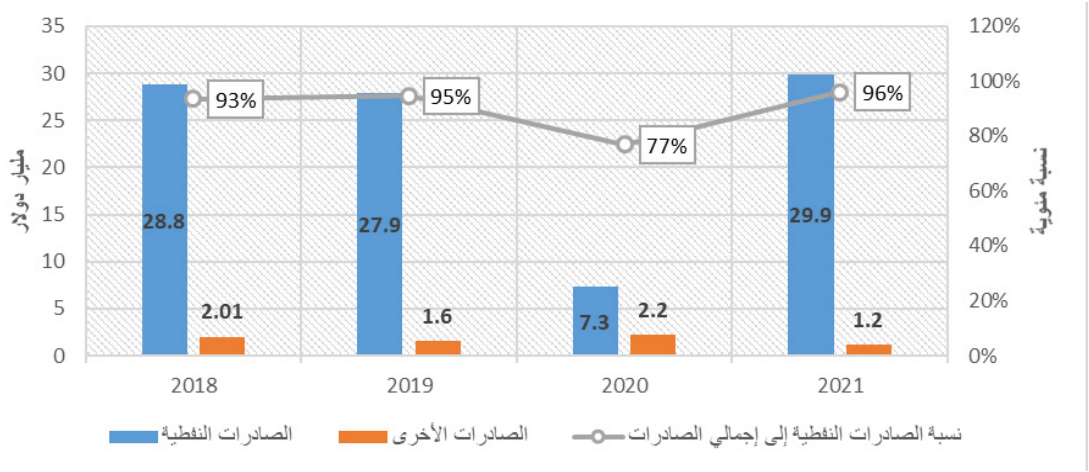

المصدر مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، 2018-2021.

وبناء على ذلك، ونتيجة للدور المتزايد للنفط في الاقتصاد الليبي، الذي يشكل نحو 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 95٪ من الصادرات، وحوالي 90٪ من الإيرادات الحكومية، يعني ذلك أن القطاع النفطي مؤثر وبشكل كبير على كافة القطاعات الاقتصادية وكذلك الإنفاق العام على الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية، مما يجعل الاقتصاد وحياة الناس عرضة للتقلبات الخارجية، فعلى سبيل المثال، فقد انخفضت الإيرادات العامة بشكل حاد نتيجة انتشار جائحة كورونا في عام 2020، مما تسبب في انكماش الاقتصاد الليبي، وكذلك تسببت الحرب الأهلية في توقف الإنتاج النفطي وهو ما انعكس على تدهور الحالة المعيشة للسكان.

القسم الثاني: الدور الإقليمي والدولي لقطاع النفط الليبي

تعد ليبيا أحد الدول الفاعلة في إطار منظمة الأوبك، كما أن لها دورا في التجارة الدولية؛ لما تملكه من احتياطات نفطية ضخمة، وتعد شريكا تجاريا أساسيا لدول الاتحاد الأوروبي، ويمكن بيان هذا الدور من خلال ما يلي:

أولاً: - دور ليبيا في إطار منظمة الأوبك.

تعتبر منظمة الدول المصدرة للنفط Organization of the Petroleum Exporting

Countries التي تعرف اختصارا بمنظمة أوبك منظمة إقليمية ذات أثر دولي كبير، فهي منظمة حكومية دولية مكونة من 13 دولة، تأسست في 14 أيلول/سبتمبر 1960 في بغداد، من قبل الأعضاء الخمسة الأوائل، ومقرها الرئيس في فيينا عاصمة النمسا منذ عام 1965، وعلى هذا النحو، تعتبر ليبيا واحدة من أهم الدول في منظمة الأوبك، وتساهم ليبيا مع بلدان المنظمة في تحقيق الاستقرار والتوازن في سوق النفط العالمي، فمنذ ستينات القرن العشرين شهد إنتاج النفط طفرة في الاقتصاد الليبي، وأصبح أحد أقوى أعضاء منظمة «أوبك OPEC» آنذاك . وفي عام 1962 انضمت إلى منظمة «أوبيك» كما أممت ممتلكات شركات النفط الأجنبية في منتصف السبعينات.

خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، أصبحت ليبيا الدولة الرائدة في رفع أسعار النفط ، ما دفع الدول المنتجة للنفط إلى العمل معًها، من خلال منظمة الأوبك للاستفادة من الوضع الدولي. ففي عام 1970، واجهت شركات النفط العاملة في ليبيا موقفًا حرجًا، بعدما طلبت منها الحكومة الليبية خفض الإنتاج من 680 ألف برميل يوميًا، إلى 500 ألف برميل فقط؛ من أجل الحفاظ على الثروة النفطية. وفي الوقت نفسه، توقفت قناة السويس في عام 1967 بسبب الحرب، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط في ليبيا بمقدار 30 سنتًا للبرميل لمدة خمس سنوات، وزادت الأسعار في الدول الأخرى المنتجة للنفط، مثل: العراق، ودول منطقة الخليج العربي، وإيران. ولهذا السبب، رأت الدول الأعضاء الأخرى في منظمة الأوبك، ضرورة تنسيق مواقفهم؛ من أجل الاستفادة من هذه الفرصة الدولية الجديدة. وكان ذلك بمثابة إنجاز مهم لمنظمة الأوبك، والدول النفطية في التحكم في أسعار النفط والحفاظ على ثرواتها.

في عام 2021، ازدادت الاحتياطيات النفطية للدول العربية لتصل إلى نحو 55,2٪ مقارنة بـ 48,5٪ من الاحتياطي المؤكد للنفط العالمي الخام عام 2018، شكل رقم (4). غير أن قدرات النفط الليبي ظلت محدودة؛ بسبب انعدام الاستثمار والعقوبات الاقتصادية، التي كانت مفروضة على النظام الليبي آنذاك ، بحيث أصبح القطاع النفطي بحاجة ماسة إلى التكنولوجيا والرأسمال الأجنبيين؛ لزيادة إنتاج النفط والوصول إلى مستويات إنتاج نحو 2 مليون برميل يوميا.

شكل رقم (4)

احتياطات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في عام 2021

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي، 2021

ثانياً – أهمية النفط في التجارة الخارجية لليبيا.

تعتبر ليبيا من بين اللاعبين الرئيسيين في صناعة النفط في إفريقيا، وتعد الدولة الأكبر في القارة. من حيث حجم احتياطيات النفط الخام، اعتبارا من عام 2021، حيث بلغت احتياطيات النفط الخام المؤكدة في ليبيا 48,4 مليار برميل.. وفي عام 2021، أيضا تعد ليبيا واحدة من أكبر مصدري النفط الخام في إفريقيا بعد نيجيريا، حيث بلغ حجم الصادرات 1,1 مليون برميل يوميًا .

وكما تم الإشارة سابقا، فإن قطاع النفط يلعب دورا حيويا في التجارة الخارجية لدولة ليبيا، وفي بعض السنوات قد تتخطى نسبة الصادرات النفطية 90٪ من إجمالي الصادرات ما يجعل ليبيا دولة ذات أهمية كبيرة بالنسبة لشركائها التجاريين، وخاصة دول الاتحاد الأوربي، التي تستحوذ على النصيب الأكبر من صادرات النفط الليبي.

1 – الشركاء التجاريون في الصادرات:

في عام 2021، شكلت ليبيا 8٪ من إمدادات النفط الخام إلى الاتحاد الأوروبي. وبتحليل اتجاهات التجارة السلعية لدولة ليبيا خلال الربع الأول من عام 2022، لم تظهر البيانات أي تغيير في حصص الشركاء التجاريين، حيث استحوذت الصادرات لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي على نحو 68,8٪ من إجمالي الصادرات الليبية؛ لتحقق بذلك النسبة الأكبر بين الشركاء التجاريين؛ ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو)، إلى خصائص اقتصادات هذه البلدان، باعتبارها بلدانا صناعية، تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام، في حين استقبلت الدول الأسيوية نسبة 18,3٪ من إجمالي الصادرات، فيما سجلت الصادرات إلى دول شمال ووسط وجنوب أمريكا تحسنا ملحوظا؛ لتصل إلى 6,5 ٪ من إجمالي الصادرات، في حين بلغت حصة باقي دول العالم نحو 6,4٪ من إجمالي الصادرات .

وعلى مستوى البلدان، جاءت إيطاليا في المرتبة الأولى من بين أهم خمسة شركاء تجاريين لدولة ليبيا، حيث تتصدر إيطاليا أكبر نسبة شراكة تجارية مع ليبيا بقيمة 10,1 مليار دولار، وبنسبة 33,6٪، جدول رقم (1)، يليها الصين بنسبة 16,6٪ ثم، إسبانيا بنسبة 10,14٪.

2- الشركاء التجاريون في الواردات:

تعد بلدان الاتحاد الأوربي المصدر الرئيس لواردات ليبيا، حيث بلغت أهميتها النسبية خلال الربع الأول من 2022 نحو 51,4 ٪ من إجمالي الواردات، ويعود ذلك إلى الجوار الجغرافي، الذي يلعب دوراً رئيسا في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا، ودول منطقة اليورو، فيما شكلت الدول الأسيوية ما نسبته 42,9 ٪ من إجمالي الواردات، في حين شكلت دول شمال ووسط وجنوب أمريكا والدول الأوروبية الأخرى النسبة الباقية. وتشير البيانات إلى ضعف

المبادلات التجارية بين ليبيا، الدول الإفريقية، وأستراليا، ونيوزيلندا.

وعلى صعيد أكبر الأسواق المُصدرة لليبيا، يوضح الجدول رقم (2)، أن تركيا تعتبر أكثر البلدان المصدرة لليبيا بقيمة 1,49 مليار دولار، وبنسبة 11,12٪، تليها الإمارات العربية المتحدة بقيمة 1,44 مليار دولار وبنسبة 10,7٪، ثم الصين بقيمة 1,43 مليار دولار، وبنسبة 10,64٪، ثم بعد ذلك إسبانيا بقيمة 712 مليون دولار، وبنسبة 5,29٪.

جدول رقم (1): أهم الشركاء التجاريون لدولة ليبيا

الصادرات			الواردات		
الدولة	مليار دولار	نسبة من الإجمالي	الدولة	مليار دولار	نسبة من الإجمالي
إيطاليا	10.1	%33.6	تركيا	1.49	%11.1
الصين	4.9	%16.6	الإمارات العربية المتحدة	1.45	%10.7
إسبانيا	3.1	%10.1	الصين	1.43	%10.6
فرنسا	2.9	%9.6	إيطاليا	1.42	%10.5
الإمارات العربية المتحدة	1.1	%3.4	إسبانيا	0.71	%5.3

Source: WTO's Integrated Data Base
https://www.worldbank.org/en/CountrySnapshot/LBY.

القسم الثالث: - معوقات تطوير قطاع النفط في ليبيا.

هناك كثير من المعوقات المحلية والدولية التي تعيق تطور إنتاج النفط في ليبيا، فعلى المستوى المحلي، ما زالت آثار الانقسام السياسي تحد من قدرة ليبيا على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، علاوة على تدهور البنية التحتية الناتجة عن الحرب الأهلية، وعلى المستوى الدولي، كان لجائحة كورونا ومن بعدها الحرب الروسية الأوكرانية تأثير سلبي ليس فقط على الاقتصاد الليبي، بل على العالم برمته.

أولاً: - عدم الاستقرار السياسي والمناخ الاقتصادي المحلي.

يعد الاستقرار السياسي أحد الأهداف الرئيسة التي تسعى إليها كافة النظم السياسية في العالم، وذلك لما يشكله الاستقرار من تأثيرات إيجابية على جميع مناحي الحياة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يرتبط بقاء الأنظمة السياسية باستقرارها

وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المجتمع المختلفة.

ورغم تمتع ليبيا بإمكانيات تنموية ضخمة، إلا أنها تعرضت إلى حالة من الجمود السياسي والاجتماعي خلال عقود طويلة، كانت من الأسباب الأساسية في تفجير الثورة وبدء العمل الثوري لإسقاط نظام القذافي. فضلا عن وجود عوامل خارجية إقليمية ودولية، ساعدت في تفجر الثورة واتساعها لتشمل كامل أجزاء ليبيا تقريبا.. وبعد سقوط النظام السابق، أصبح الصراع من أجل السلطة مستقطبًا بين عدة ميليشيات إقليمية، وتطورت العداوات على الإيديولوجيا والسياسة والأراضي. وتفاقمت هذه التوترات لتتحول إلى نزاع عنيف عام 2014. التي أصبحت في الوقت ذاته عائقا أمام إعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية. ونتج عن ذلك انقسام في المؤسسات الاقتصادية الليبية نتيجة ازدواج السلطتين التشريعية والتنفيذية.

1 – مؤشر الاستقرار السياسي وانعكاسه على الاقتصاد الليبي:

بحسب مؤشر الاستقرار السياسي Political stability index (-2,5 ضعيف، 2,5 قوي)، جاءت ليبيا في ذيل القائمة بين دول العالم، وقد جاء ترتيبها لدى 191 من أصل 195 دولة يشملها المؤشر، بقيمة -2,44 عام 2018، وهو ما يعني أن ليبيا دول تعاني عدم استقرار سياسي، والحالة من عدم الاستقرار من شأنها أن تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية وأن تهدد دخول استثمارات جديدة خوفا على الممتلكات والأرواح.

شكل رقم (5) : مؤشر الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة (2014-2021)

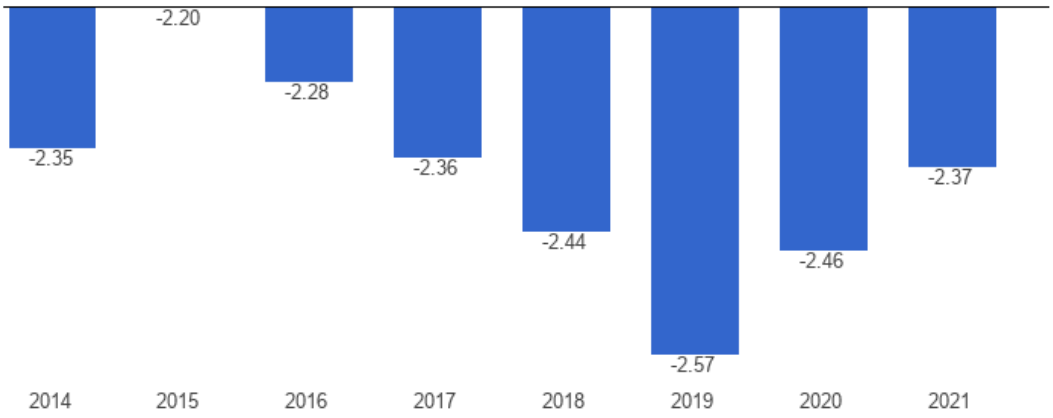

Source: https://www.theglobaleconomy.com/Libya/wb_political_stability/.

على الرغم من تراجع حدة النزاع الداخلي منذ عام 2021، فقد تسبب النزاع المسلح في إنهاك

الاقتصاد الليبي حيث بلغت تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 حوالي نصف قيمته عام 2010 قبل بدء النزاع. ومنذ عام 2020. هناك مساعٍ قوية للعودة بالبلد إلى طاقة إنتاج النفط ما قبل الانقسام السياسي والاضطرابات، تبلورتً هذه المساعي من خلال صدور قرار مجلس الوزراء رقم (32) لعام 2012، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة النفط والغاز وتنظيم جهازها الإداري، وذلك للفصل بين الصلاحيات مع المؤسسة الوطنية للنفط لتصبح المؤسسة جهة تنفيذية فنية تدير شؤون إنتاج وتكرير وتصدير النفط والغاز في ليبيا، مع عدد من الشركات التابعة لها. وأنيط وزراء النفط والغاز بالمسئولية السيادية والرقابية والإشرافية (فنية، مالية، تعاقدية) على القطاع والهيئات التابعة له (المؤسسة الوطنية للنفط وشركاتها).

2- ظاهرة التركز في الاقتصاد الليبي (الاعتماد على قطاع النفط):

يعد الاقتصاد الليبي ضمن الأقل تنوعا في العالم، فهو يعتمد على قطاع النفط والغاز بشكل أساسي، وقد أدت الاضطرابات السياسية والعمليات العسكرية التي وقعت في ليبيا منذ عام 2011، إلى انخفاض حاد في إنتاج ليبيا من النفط، ومنذ منتصف العام 2013 أصيبت الإيرادات النفطية بانتكاسة كبيرة بسبب إغلاق منشآت النفط، حيث انخفضت الصادرات النفطية إلى أقل من 400 ألف برميل يوميًا في وقت كانت ليبيا تُصدر 1,7 مليون برميل يوميًا سنة 2010، إضافة إلى تهاوي أسعار النفط العالمية منذ يونيو 2014.

وتراجع إنتاج النفط بنسبة وصلت إلى 70% مع نهاية عام 2014، مما أفقد الاقتصاد الليبي مصدر الدخل الرئيس بالبلاد، الذي بدوره أدى إلى تعثر النمو الاقتصادي، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 80% عام 2014، ولا تقتصر الضغوط التي يتعرض لها الاقتصاد الليبي على تراجع إنتاج النفط وتصديره، وإنما تسبب الهبوط المتواصل في أسعار الخام عالمياً في تعرض البلاد لعجز مستمر في الموازنة العامة، وبلغ العجز المالي في ليبيا في هذه السنة حوالي 22,8 مليار دينار (16,04 مليار دولار) أي بنسبة 44٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم تخفيض مصرف ليبيا المركزي أجور القطاع العام وميزانية الدعم وتجميد معظم نفقات التنمية والبنية التحتية، إلا أن استنزاف احتياطات العملة الأجنبية كانت مستمرة، والتي كانت تحافظ على استقرار سعر الدينار الليبي.

3 - ضبابية المناخ الاقتصادي:

تواجه ليبيا تحديات اقتصادية واستثمارية كبيرة بسبب الوضع الأمني غير المستقر والمخاطر التي يشكلها وجود المليشيات غير الحكومية والمرتزقة الأجانب والجماعات المتطرفة والإرهابية، بالإضافة إلى البيروقراطية الغامضة واللوائح المرهقة والنشاط الاستهلاكي واسع النطاق في الإدارة العامة. وهذا يعيق جهود تطوير القطاع النفطي وجعله أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، ويؤثر على قدرتها على تلبية احتياجات إعادة الإعمار وتلبية طلب المستهلك الذي يعاني نقصا شديدا. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن ليبيا تمتلك موارد نفطية

ضخمة ومتنوعة، وتمتلك خبرة ومعرفة في القطاع النفطي. وبالتالي، فإن تحسين الأمن العام وتحسين البيئة الاستثمارية والخروج من الوضع الراهن وتطوير قطاع النفط والغاز بشكل مستدام وفعال يمكن أن يوفر فرصا للاستثمار الأجنبي وتحسين الاقتصاد الوطني.

4 – العقوبات وتعطيل إنتاج النفط الليبي:

منذ الثورة الليبية عام 2011، انتهجت الدول الغربية نهج العقوبات على القطاع النفطي في ليبيا من أجل الضغط على النظام السياسي السابق، ولكن امتدت انعكاسات مثل هذه القرارات على القطاع النفطي وقللت من فرص نموه. من جهة أخرى تعرض قطاع النفط الليبي لهزة عنيفة تصاعدت حدتها تدريجيا في منتصف أبريل 2022، وذلك على خلفية إغلاق آبار النفط وتعطيل الإنتاج، ووقف التصدير من الحقول الرئيسية في البلاد.

5 – تدهور البنية التحتية:

كان للصراع والانقسام السياسي أثر مدمر للبنية التحتية النفطية وحدوث حرائق متعددة في آبار النفط، وتوقف قطاع النفط مرات عديدة نتيجة الصراع، كما تأثر أيضا النشاط غير الهيدروكربوني نتيجة تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج واضطراب الأنشطة المصرفية ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي.

ثانياً: – الظروف الدولية غير المواتية (جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية).

تعرضت ليبيا لموجات متعددة من جائحة كوفيد-19. ورغم الجهود الكبيرة المبذولة فقد واجه النظام الصحي، المنهك أصلا بسبب عقد من الصراع، تحديات كبيرة في توفير الرعاية الصحية وضمان جودتها، وسط شدة تأثير الجائحة، رغم تسجيل انخفاض ملحوظ في حالات الإصابة وعدد الوفيات من الجائحة، منذ مارس 2022، إلا أنه ما زال معدل التطعيم منخفضًا (تم تطعيم 32.3٪ من السكان، وتم تطعيم 17٪ بالكامل بحلول نهاية مايو 2022). وبالإضافة إلى ذلك، ازداد الأمن الغذائي سوءا بسبب الأزمة الروسية-الأوكرانية؛ وما نتج عنها من نقص في المواد الغذائية الأساسية، وارتفاع في أسعارها في السوق المحلية.

القسم الرابع: – إمكانيات وإستراتيجيات تطوير قطاع النفط في ليبيا.

أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط شروعها في تطوير الخطة الإستراتيجية الجديدة لقطاع النفط والغاز في ليبيا وذلك عبر تعاقدها مع شركة "كيرني" الأمريكية، أحد أكبر بيوت الخبرة العالمية، وإنشائها لمكتب البرامج الإستراتيجية الذي سيتولى تنفيذ هذه الخطة، علاوة على اقتراح عدد من المبادرات والمشاريع والبرامج لقيادة وتطوير قطاع النفط والغاز في ليبيا، بهدف التغيير ومواكبة التطورات في هذا القطاع حول العالم. ووفقاً لوزارة النفط والغاز فإن الإستراتيجية تشمل 26 برنامجا و82 مبادرة إستراتيجية تدخل ضمن الخطة

الإستراتيجية للمؤسسة الوطنية للنفط وشركاتها لرفع القدرة الإنتاجية وزياد كفاءة العاملين وتقليل حرق الغاز والاستفادة من الطاقات المتجددة وتطوير الحقول والبنية التحتية للقطاع، حيث من المقرر تنفيذ تلك البرامج والإستراتيجيات في إطار زمني محدد، وتشمل جميع مستويات الأنشطة النفطية. ويمكن النظر إلى أهم المقومات لنجاح الخطط الإستراتيجية لتطوير قطاع النفط والغاز فيما يلي:

أولاً: - مقومات نجاح الخطط الإستراتيجية لتطوير القطاع النفطي.

1. الاتفاق السياسي بين الفرقاء السياسيين:

من خلال هذه الدراسة تبين أن ليبيا تعاني على مدار السنوات الماضية عدم الاستقرار السياسي وارتفاع درجة المخاطر بها وهو ما يفرض الوصول إلى تسوية للأزمة بما يمكن ليبيا من الاستفادة من ثرواتها الطبيعية والقدرة على تحقيق الانتعاش الاقتصادي، وفي ضوء ذلك تم التوصل إلى اتفاق سياسي جديد بنهاية عام 2020 بين الفرقاء السياسيين في ليبيا، وفي إطار هذا الاتفاق أعيد تفعيل دور وزارة النفط والغاز في حكومة الوحدة الوطنية، وتم تعيين وزير جديد للنفط والغاز في مارس 2021. وقد تم تكليف وزراء النفط والغاز بوضع السياسة العامة للقطاع واقتراح السياسات التنظيمية والتنفيذية، وتشجيع الاستثمار في الثروة النفطية وتحسين استغلالها وتطويرها، وإصدار تراخيص الاستثمار ومراجعة عقود استخراج النفط والغاز واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها، وتعزيز مكانة ليبيا الدولية في مجال النفط والغاز، وتأمين احتياجات السوق المحلي من المشتقات البترولية والغاز ووضع سياسات التسعير، ومتابعة مشروعات خطة التحول وزيادة الإنتاجية وفقًا للمعايير المحلية والعالمية، وتحسين برامج الجودة والصحة المهنية والسلامة وحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة

2. تزايد الإنتاج النفطي رغم الأزمات المتكررة:

رغم المعوقات الداخلية التي تواجه قطاع النفط في ليبيا، من بينها الحصار المتكرر من قبل مجموعات مسلحة للمنشآت النفطية بالبلاد، وحالة التذبذب التي شهدتها المنشآت النفطية وعملية الإنتاج والتصدير في ظل التوتر والصراعات الداخلية، إلا أن النفط الليبي حقق نتائج إيجابية في العام 2022. حيث ارتفع إجمالي الإيرادات النفطية إلى 105,5 مليار دينار ليبي (22,01 مليار دولار) وكانت الإيرادات في العام 2021 قد سجلت 103,4 مليار دينار (طبقا لبيانات المركزي الليبي)، وكان الإنتاج قد وصل إلى نحو 1,2 مليون برميل يوميا وقد نجحت ليبيا في الوصول لهذا المعدل خلال عام 2022 نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي

أسهم في إنعاش التوقعات المستقبلية، فضلاً عن قرارات داخلية من بينها رفع حالة القوة القاهرة عن عمليات الاستكشاف لإنتاج النفط والغاز، ودعوة شركات النفط العالمية التي أبرمت عقودا مع المؤسسة الوطنية للنفط إلى استئناف عملها في ليبيا، مع استئناف بعض أعمال الحفر في مواقع كانت قديما من الصعب العمل بها.

3. الاكتشافات النفطية الجديدة:

تسعى وزارة النفط والغاز الليبية لمزيد من البحث والاستكشاف والإنتاج الخاص بالنفط والغاز واستغلاله وتطويره. وفي مايو 2023، اكتشفت شركة Tatneft، بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للنفط الليبية، رواسب نفطية جديدة في حوض غدامس بمعدل تدفق يبلغ 1870 برميلًا يوميًا، فمثل هذه الاكتشافات الجديدة وتطوير الحقول النفطية القائمة من شأنه أن يزيد من مستويات الإنتاج المحلية ويساهم في العودة لمستويات إنتاج ما قبل الأزمة.

4. تزايد دور شركات النفط الليبية:

تمتلك المؤسسة الوطنية للنفط، التي أُنشت بموجب القانون رقم 24 لعام 1970، مجموعة من الشركات لتكرير وتصنيع النفط والغاز الطبيعي التي تدير عدة مصافٍ أهمها مصفاة رأس لانوف ومصفاة الزاوية، وتوجه هذه المؤسسة بما تملكه من شركات وطنية القيام بعمليات الحفر والاستكشاف والصيانة للآبار القائمة، ومد وتركيب وصيانة شبكات أنابيب النفط والغاز، وبذلك من المنتظر أن يكون لها دور متزايد في إطار الخطط الإستراتيجية وفتح أسواق لزيادة الصادرات النفطية الليبية، علاوة على دورها الحيوي المنوط بها من أجل القيام بصقل الخبرات المحلية من خلال التدريب والتطوير والتدريب الفني.

5. علاج المشكلات البيئية:

إن نجاح أي خطط مستقبلية لتطوير قطاع النفط في ليبيا، يجب أن ترتكز على معايير بيئية من أجل علاج المشكلات البيئية والوفاء بالتزامات خفض الانبعاثات الكربونية، حيث يفرض اتفاق باريس للمناخ 2015، الوصول إلى انبعاثات صفرية بحلول عام 2015، وهذا يمثل تحديا أمام الدول المنتجة للبترول عموما وليبيا على وجه الخصوص. علاوة على ذلك، يُنظر إلى الغاز الطبيعي بأنه مصدر أقل تلويثا للبيئة ومن ثم هناك ضرورة لمزيد من الاستكشافات الجديدة من الغاز الطبيعي، والاستثمار في مد أنابيب الغاز لدول الجوار الأوربي من أجل الاستفادة من هذه الثروة والمحتمل تزايد الطلب عليها بشكل كبير في المستقبل القريب، مع التركيز على إنتاج الطاقة من مصادر متجددة وتصديرها لتكون ليبيا مركزا لتصدير الطاقة المتجددة لأوروبا.

ثانياً: - مصفوفة التحليل الرباعي لقطاع النفط في ليبيا.

جدول رقم (2) التحليل الرباعي لمستقبل قطاع النفط الليبي

نقاط القوة	نقاط الضعف
- احتياطات قوية لإنتاج وتصدير النفط والغاز، حيث تملك ليبيا احتياطيا من النفط يبلغ 48 مليار برميل نفط، بالإضافة إلى وجود النفط الصخري الذي باستثماره سيرفع الاحتياطي إلى 70 مليارا، كما تُعد ليبيا خامس أكبر الدول امتلاكًا للاحتياطات في إفريقيا، بنحو 53,14 مليار قدم مكعبة - قدرة تصديرية كبيرة، حيث تملك ليبيا علاقات تجارية واسعة بالدول الأوروبية، وبذلك تستطيع استغلال الأزمة الروسية الأوكرانية في حالة استمرار حالة الاستقرار السياسي لزيادة تصدير الطاقة - بنية تحتية قوية تساعد على التوسع، علاوة على قدرة مالية كبيرة تساعدها على إجراء التنقيب والاستكشاف لحقول طاقة جديدة. - توجيه الفوائض المالية لتنويع الاقتصاد، وتوجيه جزء منها للاستثمار في الطاقة المتجددة - استغلال الإيرادات الكبيرة المتوقعة في تسريع خطط التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية	- حالة الانقسام وعدم الاستقرار السياسي وتهريب النفط واستخدام النفط كسلاح بين الفرقاء السياسيين - الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل مفرط في تمويل الموازنة العامة للدولة وكذلك الناتج النفطي يمثل مكونا رئيسا في حجم الناتج بليبيا وهو ما يعرضها لتقلبات شديدة حال وجود صدمات في أسعار النفط - التحديات الأمنية والتنظيمية والمالية نتيجة حالة الانقسام السياسي والاقتصادي بين مناطق الشرق والغرب. - الانكشاف التجاري على العالم الخارجي نتيجة ظاهرة التركز الاقتصادي (الاعتماد على قطاع النفط) كمحرك للنمو الاقتصادي ومصدر أساسي للإيرادات العامة
الفرص	**التحديات**
- لعب دور أكبر في النظام الاقتصادي الدولي، حيث تملك ليبيا مخزونا هائلا من الطاقة والمعادن وفي حالة استثمارها فسوف تمثل أحد محركات النمو الاقتصادي العالمي. - خطط طموحة للتطوير عن طريق إقامة شراكات مع الدول في الجوار الجغرافي، وخاصة التكتل الاقتصادي لدول الاتحاد الأوربي. - تزايد الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا، وبحث أوروبا عن بدائل للغاز الروسي، من شأنه أن ينعش قطاع الطاقة في ليبيا ويعزز من الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي في منطقة حوض البحر المتوسط.	- استمرار صعود أسعار النفط سيؤدي إلى التفكير في مصادر طاقة بديلة كالطاقة المتجددة، وجدوى إنتاج النفط الصخري، مما يؤدي إلى آثار سلبية على ليبيا نظرا لاعتمادها على النفط كمصدر رئيس. - الاعتبارات البيئية وتعهدات المناخ في إطار اتفاق باريس للمناخ والذي ينص على الوصول إلى صافي انبعاث صفري بحلول 2050 من شأنها أن تمثل تهديدا مستقبلا لقطاع النفط الليبي.

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تحليل الدراسة

خاتمة وتوصيات الدراسة

لا شك أن الانقسام والصراع السياسي قد أعاق كثيرا تطوير قطاع النفط الليبي، فكان القطاع الأكثر تضررا من الصراعات والانقسام، وقد تسبب ذلك في تأثيرات سلبية مضاعفة على باقي القطاعات، وعلى خطط التنمية الاقتصادية. بيد أن إعادة التهدئة، وعودة قطاع النفط إلى تحقيق إنتاجيات مقاربة لما قبل الثورة، يمثل فرص قوية لليبيا لمعالجة النتائج السلبية السابقة، وتبني خطط طموحة لتطوير هذا القطاع الحيوي؛ من خلال إعادة بناء بنية تحتية قوية، والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة، وإعادة الاستقرار، وتوحيد المؤسسات، فكل تلك العوامل سوف تنعكس بشكل إيجابي على خطط التنمية الليبية، كما أن اكتشافات الغاز في البحر المتوسط؛ تفتح آفاقا أخرى لليبيا في قطاع الغاز.

رغم أهمية قطاع النفط في ليبيا، حيث تشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر في تمويل الموازنة العامة كما أنه يشكل الجزء الأكبر من حجم الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فإنها تتأثر بشكل كبير باضطرابات أسواق الطاقة، مما يرفع درجة المخاطر، ويؤثر على الإنفاق الحكومي الذي يتأثر بالعائدات النفطية ارتفاعاً وانخفاضاً، ما يشكل صدمات قوية تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الوطني. لذلك فإن الفوائض المرجوة من تطوير قطاعي النفط والغاز يجب أن تلعب دوراً حيويا في تعزيز تنويع الاقتصاد الليبي وتعزيز خطط التنمية الاقتصادية من أجل إعادة إعمار ليبيا وتطوير الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الليبي.

وعليه، هناك أهمية لكي يتم التعامل مع إستراتيجية تطوير القطاع النفطي في ليبيا بداية، من حيث تحديد الأهداف الإستراتيجية، والعمل على تنمية وتطوير قطاع النفط والغاز؛ وذلك بتوسيع الاستكشافات النفطية بالمناطق البرية والبحرية، وبما يؤدي إلى زيادة الاحتياطات المؤكدة، والعمل على رفع القدرات التكريرية، وضمان إمداد مستقر وآمن من المنتجات النفطية للسوق المحلي والدولي، وأن يصبح قطاع النفط والغاز نموذجاً يحتذى به في التحديث والتطوير، ويمكن ذلك من خلال:

- الوفاء باحتياجات السوق المحلي من المنتجات البترولية، والبتروكيماوية، والثروات المعدنية، وتحقيق معدلات النمو المستهدفة للاقتصاد الليبي.
- تأمين إمدادات البترول والغاز الطبيعي، من خلال التوسع في أنشطة البحث، والاستكشاف، وتنويع المصادر، والعمل على تعديل مزيج الطاقة، وزيادة حصة الغاز الطبيعي من مزيج الطاقة، والتوسع في تصديره، باعتباره أحد المصادر الأقل تلويثا للبيئة، الذي تتزايد أهميته عالميًا، ومن المتوقع أن يتفوق على النفط في المرحلة القادمة، إذ يُعمل عليه ليكون مصدرًا لتوليد الكهرباء خلال عقود قادمة.
- تحقيق أعلى قيمة مضافة من الثروات الطبيعية الليبية، من خلال بناء كوادر بشرية وطنية؛ ذات كفاءة عالية، تحافظ على المعايير البيئة، والتنمية المستدامة.

- تحويل ليبيا لمركز إقليمي لتداول وتجارة الغاز والبترول، علاوة على تطوير وتحديث قطاع البترول؛ ليواكب متطلبات العصر.
- المحافظة على كفاءة الإنتاج فنياً، واقتصادياً، للنفط والغاز؛ وذلك بوضع خطط ،وإجراءات؛ لضبط الإنتاج، وزيادة الإنتاجية، وتحسين كفاءة الإنتاج، وتقليل التكاليف.
- جذب الاستثمارات الأجنبية؛ لتطوير مصادر الطاقة، وتحسين البنية التحتية لصناعة النفط والغاز، وذلك من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة،وتشجيع الشراكات مع شركات أجنبية،ذات خبرة في هذا المجال.

علاوة على ذلك، ووفق تقديرات صندوق النقد الدولي، فتنمية قطاع النفط في ليبيا، يحتاج إلى عدد من الإجراءات اللازمة من أجل تطويره، ونجاح أي خطط تتعلق بتطوير قطاع النفط والغاز الطبيعي، والمحافظة على الثروات الليبية، والتوجه لإنتاج مصادر أخرى من الطاقة، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

- المحافظة على تكلفة منخفضة لسعر إنتاج النفط الخام والغاز، وباقي المنتجات النفطية، والسعي للوصول لمعدلات إنتاج تصل إلى مليوني برميل في العام 2024م، وفق معايير الجودة، والصحة، والسلامة، والبيئة.

- زيادة الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز؛ بتوسيع الاستكشافات النفطية بالمناطق البرية والبحرية؛ بما يكفل تنمية إيرادات الدولة وزيادة دخلها.

- تأمين احتياجات السوق المحلي من المشتقات البترولية والغاز؛ لرفع معاناة المواطن.

- الاستثمار في تنفيذ برامج الطاقات المتجددة؛ لحماية البيئة، والتقليل من استخدام الوقود والنفط الخام؛ للحفاظ على الموارد الطبيعية، والحد من تأثيرها على الغلاف الجوي؛ بما يعود على القطاع والدولة بإيرادات مالية، ذات مردود مشجع.

- استثمار الثروة النفطية وحسن استغلالها وتطويرها؛ لتحقيق إيرادات مالية للدولة، تساهم في رفع المستوى المعيشي للمواطن.

- العمل على إنشاء مركز تحكم للطوارئ، والاستجابة السريعة لنداءات طوارئ العمليات البحرية والبرية، في قطاع النفط والغاز، والجهات التابعة له (المؤسسة الوطنية للنفط وشركاتها)، وشركات النفط الأجنبية، أو من لهم عقود توريد وتقديم خدمات.

ختاماً، لعب قطاع النفط في ليبيا دورا حيويا في الاقتصاد الوطني، ومن المتوقع أن يستمر هذا الدور الحيوي حتى منتصف القرن الحالي، ولكن بسبب اعتبارات المناخ، وتصنيف النفط بأنه أحد مصادر تلوث البيئة، فمن المحتمل أن يواجه قطاع النفط قيوداً كبيرة في المستقبل؛ لذلك، يجب وضع خطط إستراتيجية، والعمل على تحقيقها؛ لتطوير قطاع النفط على

المدى المتوسط ،واستخدام الفوائض المالية في تنمية الاقتصاد، بالإضافة إلى تنويع مصادر الطاقة، وتوجيه الاستثمارات نحو مصادر الطاقة المتجددة، والتوسع في اكتشافات الغاز الطبيعي؛ باعتباره أحد مصادر الطاقة الأقل تلويثا للبيئة، ومن المرجح أن يكون له دور أكبر في المستقبل. ولا يمكن تحقيق نجاح أي خطط للتطوير دون تحسين المناخ الاقتصادي، وتنمية الكادر البشري، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. ومن خلال تحقيق هذه الأهداف، يمكن لليبيا تحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على مواردها الطبيعية للأجيال القادمة.

قائمة المراجع:

1 ماهر، منير، 2017، الأحداث الليبية المعاصرة وأثرها الاقتصادي، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد الثامن عشر لسنة، الجزء الثاني.

2 Ramadan Aburawi. Half a Century of Oil in Libya. Libya Oil Holdings LtdApril 1. /2009. at: https://geoexpro.com/half-a-century-of-oil-in-libya

3 Libya: The Discovery of oil. retrieved June 2023. at: https://www.britannica.com/place/Libya/The-discovery-of-oil

4 وزارة النفط والغاز. https://ly.gov.ogm/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85/

Heitmann. G. (1969). Libya: An Analysis of the Oil Economy. The Journal of Modern African Studies. 7(2). 249–263. http://www.jstor.org/stable/159126.

5 ناصر عبد الكريم الغزواني، الاقتصاد الليبي الواقع والتطلعات: دراسة تحليلية مبسطة بالتطبيق على قطاع النفط خلال الفترة من 1969–2014، جامعة عمر المختار – ليبيا

Statista. (2023). Oil and natural gas industry in Libya - statistics & facts. https://www.statista.com/topics/9253/oil-and-natural-gas-industry-in-libya/#topicOverview.

8 ،2022، إنتاج ليبيا من النفط يقترب من 1.2 مليون برميل يوميا، سكاي نيوز عربية https://cutt.us/J13kt

9 العين، نفط ليبيا على أعتاب رقم قياسي جديد.. خطة إستراتيجية تنفذها شركة أمريكية، فبراير 2023، متاح على: https://www.al-ain.com/article/libya-oil-record-strategic-america

10 Jessica Aizarani.(2023). Oil production in Libya 1998-2021.Statista. Mar 2. https://www.statista.com/statistics/265194/oil-production-in-libya-in-barrels-per-day/.

11Reck. S.. & Chayes. S. (2015). THE OIL CURSE: A Remedial Role for the Oil Industry. Carnegie Endowment for International Peace. http://www.jstor.org/stable/resrep12949.

12 التلاوي، عبدالرزاق محمد، 2019، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970 –2014، مجلة الدراسات الاقتصادية، مجلد 2، عدد 1، كلية الاقتصاد جامعة سرت، سرت، ليبيا

13 أسليم عبدالله محمد شادي وآخرون، قياس العلاقة بين الصادرات والواردات في الأجل الطويل دراسة تحليلية قياسية على الاقتصاد الليبي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1970 . 2019، جامعة سرت، 2022

14 مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية 2018:2021.

15 مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرة الاقتصادية، 2018–2021.

16OEC Company. Libya overview. https://oec.world/en/profile/country/lby.

17Statista Research Department. 2023. Oil revenue in Libya 2013-2022. Apr 28. https://www.statista.com/statistics/1199196/oil-revenue-in-libya/.

18 صندوق النقد العربي. (2022). التقرير الاقتصاد العربي الموحد. أبو ظبي. صـ115.

19 ماهر، منير، الأحداث الليبية المعاصرة وأثرها الاقتصادي، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد الثامن عشر لسنة 2017، الجزء الثاني.

20 منعم، أسامة شهيب، وأحمد، ماجد (2020): التداعيات النفطية لحرب تشرين الأول 1973 وانعكاسها في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» صـ 212-213، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 10، العدد 1، متاح على: https://www.e00029d3216b44f3/download/iasj/net.iasj

21 صندوق النقد العربي. (2022). التقرير الاقتصاد العربي الموحد، سبق ذكره.

22 ماهر، منير. 2017. الأحداث الليبية المعاصرة وأثرها الاقتصادي»، مرجع سبق ذكره.

23Statista Research Department. 2023. Oil and natural gas industry in Libya - statistics & facts. https://www.statista.com/topics/9253/oil-and-natural-gas-industry-in-libya/#topicOverview.

24 التلاوي، عبدالرزاق محمد، 2019، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1970 -2014، مجلة الدراسات الاقتصادية، مجلد2، عدد1، كلية الاقتصاد جامعة سرت، سرت، ليبيا.

25Statista Research Department. 2023. Oil and natural gas industry in Libya - statistics & facts. Op.cit

26 نشرة التجارة الخارجية الربع الأول 2022، مرجع سبق ذكره

27 نشرة التجارة الخارجية الربع الأول 2022، مرجع سبق ذكره

28 العزاوي، (2015)، عمار جعفر مهدي العزاوي، الثورة الليبية: الأسباب، التحديات والتداعيات بعد العام 2011، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 50، الجامعة المستنصرية - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق.

29 القطروني، حسين، (2017)، الوضع السياسي الليبي (2011-2016)»، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، ص15.

30 البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، (2019)، مذكرة المشاركة القِطرية الخاص بدولة ليبيا للفترة الممتدة من عام 2019 إلى عام 2021، وحدة الإدارة القِطرية في بلاد المغرب، تقرير رقم: LY-123985، 19 فبراير، ص6.

31 يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب تصورات احتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب. المؤشر هو متوسط عدة مؤشرات أخرى من وحدة الاستخبارات الاقتصادية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وخدمات المخاطر السياسية، من بين أمور أخرى.

32 وزارة النفط والغاز الليبية، نبذة عن قطاع النفط والغاز، https://cutt.us/TvchO

33Alhasadi. A. Y. The Impact of Inflation on the Libyan Economy After the Arab Spring Revolution During the Period (2011-2018). Op. Cit., P. 25.

34 عبد الرحيم، أبو عزوم وسعيد، محمد مصباح. 2016. أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010-2014). ورقة عمل. ندوة حول: الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي: التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة، جامعة سبها. ليبيا.

35Alhasadi. A. Y. The impact of inflation on the Libyan economy after the Arab Spring Revolution during the period (2011-2018). Op. Cit., PP. 27-30.

36The U.S. Department of State. (2022). 2022 Investment Climate Statements: Libya. https://www.state.gov/reports/2022-investment-climate-statements/libya/.

37 رويترز، الاتحاد الاوروبي يقر عقوبات على مؤسسة النفط الليبية الأسبوع القادم، تاريخ النشر 8 مارس 2011، متاح على: https://www.reuters.com/article/oegbs-libya-eur-snctns-mn7-

idARACAE72H19020110318

38 مركز المستقبل، صراع باشاغا – الدبيبة: دوافع الجدل حول آلية توزيع عوائد النفط في ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، 2 يونيو 2022، متاح على: https://at.shorturl/pOXZ1

39 ليبيا: الآفاق الاقتصادية – سبتمبر 2022،البنك الدولي، https://us.cutt/XbbvQ

40 26 برنامجا و82 إستراتيجية ضمن خطة مؤسسة النفط لزيادة الإنتاج، بوابة الوسيط الليبية، 2023

41 نبذة عن قطاع النفط والغاز، مرجع سبق ذكره

42 النفط الليبي.. خطط زيادة الإنتاج تصطدم بالرهانات السياسية، سكاي نيوز عربية، 2023، https://cutt.us/eG-5Ni

43 وزارة النفط والغاز الليبية، https://at.shorturl/mzQ46

44ROGTEC. Russian Oil and Gas Technologies. (2023). New Oil Deposits Discovered in Libya. May 15. https://www.rogtecmagazine.com/new-oil-deposits-discovered-in-libya.

45 هل يعوّض النفط والغاز في ليبيا إمدادات أوروبا من روسيا؟، موقع الطاقة،2022، https://cutt.us/bODHN

46 الخطة الإستراتيجية، وزارة النفط الليبية، https://us.cutt/sLf1l